

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق وسعيه  
اميد الله علي ما منح من الاهتد بانوار اصول الشريعة وفتح  
من اجلا اسرار قواعدها البديعة واعلي واسم علي من جمعت له  
جوامع الكلم وخص بموم البعثة الي الامم وعلو اله واصحابه الهادين  
الي اوضح الامم واقول انما كان كتاب جمع الجوامع واليف  
العلامة قاضي القضاة تاج الدين ابو عبد الله بن عبد الوهاب بن شيبان  
الاسلام قاضي القضاة تقي الدين ابو عبد الله بن الحسين بن علي بن محمد بن يحيى  
بن ابي اسود بن جري الانسان من العيين والعين من الانسان فواظدا  
في وضع مؤلفه كل الاجارة والحسن كل الاحسان حتى انه في الحقيقة  
لخلاصة في سبب و مستصفي كل وجيز في الفرض ووسيط وكان شرحه  
للقلائد لاد الدين ابو عبد الله محمد بن احمد الحلبي رحمه الله قد  
من الشروح على الدر من الكواكب والصدر من الكواكب غير انه لما  
غلب عليه من الاجازة كانت اشارته في بعض المواضع قد من الاعمال  
حد في ذلك الي تليق حواشي تفتح من الشرح مقفلة وتوضيحه  
وتبني عندهم اهله وتنتصب تعاره لمن احبنا فتنصب لا يفتا  
وهنا وتضمن شئنا من ريق المناقشت حسب مقتضى النظر  
وامر الله ان السلام من ذلك لمن يعز علي البشر والله تعالى  
المبني ان يعصم مما يصم منه وطوله وقوته وحوله  
العريف محمد ك معناه لغة تنفي عليك الجليل اي نهفك به ولم  
يرى الشارح بقوله اي نصفك بجميع صفاتك ان معني محمد ك  
لغة الشنا بالجميل مقيد بقيد الكنية اذ ليس في لفظ محمد ك  
ما يقيد التقييد بالكنية لغة انما اراد ان اللانق بالمصنف هنا  
واقفي مقام انشائه القيا علي الله تعالى لا يجره ان يكون مراد

الشنا

الشنا بجميع الصفات لانه ابلغ في المقصود والمراد الشنا بهما  
اجمالا اذ الشنا التفصيلي امر لا تسعه مقدرة البشر والذني  
يدل علي اراد الشارح ما ذكرنا انه نقل المعني اللغوي عن  
القائس للرحماني ثم اضاف الي ذلك في الاستدلال علي ان  
المصنف ما ذكره ان كلامه من صفاته تعالى جميل كما تقرر في العقائد  
وان رعابته جميعها ابلغ في التعظيم المراد بان الشنا الشنا بقوله  
محمد ك فقوله المراد ما ذكرنا من قوله محمد ك اللهم وقوله  
اذ المراد به ايجاد الحمد استدلال علي كون التعظيم مرارا بان  
الجملة الشناية اي معناها الشنا الشنا وايجادها لا الاخبار  
بانه سيجود وفي تضاد المراد ع بسبب الاستقبال تبيينه علي  
ان محمد ك وخوه انما يكون مع فاعله اخبارا بالنظر الي الرض  
المستقبل الخالف قوله واتي بنون العظمة اي ووزنهمزة  
لمتكم لاظهار ملزومها اي ملزوم العظمة وهو تعظيم الله اياه  
بناهيده للعلم ان العظمة امر لازم وذلك التعظيم الملزوم  
نعمته منه سبحانه فاطهاره مخد يت بالنعمة امتثالا للامر  
في الآية من في قوله من تعظيم الله بياينة والمبين المقصود  
وامتثالا لمفعول لقوله اطهار واعلم ان جعل النون هنا للعظمة  
مع توجيهه كما ذكرنا لا يخلو عن نطف اذ لا يخفى ان مقام خطاب  
رب العالمين بالشنا عليه من عنده مقام التلبس ظاهر او باطنا  
بالذلة والخضوع وليس مقام تعرض لعظمة العبد والظاهر  
ان الذي حمل الشارح علي جعل النون للعظمة استبعاد كونها  
في تضرع المتكلم ومن معه ويمكن ان يقال ان بنون المتكلم ومن مع  
نواضع لان فيما تنبي عنه النون من سنده الفعل اليه ومع غيره

واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بخصص لعموم قوله  
 نقابي والذين يتوفون منكم ويذرون اولاداً يترتبون بانفسهم  
 اربعة اشهر وعشرا فان يخرج منه الحوامل قوله ويدل على  
 الجواز لم يستدل عليه بالوقوع كما في النوعين قبله لعلة  
 الاسئلة لذلك واشهرها حديث ابي داود والترمذي وابن  
 ماجه والحاكم واللفظ له ما قطع من حي فهو ميت خصصه  
 بقوله نقابي ومن اصابها واوارها واشعارها انا ومناعا  
 اليحيى بن ابي بن علي القول الذي ان فعل الرسول لا يخص  
 اشارته اليه تخفيف الخلاف الذي نفاه الامدي بقوله انه  
 لا يعلم في تخصيص الكتاب بالمتواترة خلافاً وزاد عليه  
 الصفي الهندي في فيه الاجماع قوله ثالثها قال ابن ابي  
 اي عيسى من الخفية يجوز اي يجوز تخصيص عموم الكتاب  
 بخبر الواحد ان كان ذلك العموم قد حضر قبل ذلك بقاطع  
 كالعقل لضعف دلالة العام بعد تخصيصه بالقاطع فان  
 دلالة العام عنده قبل تخصيصه بالقاطع قطعية  
 فاذا خص بالدليل القاطع صار ظني لدلالة النسبة الي  
 احاده قوله وهذا مبني على قول تقدم اي في قوله وقيل  
 مجاز ان خص بغير لفظ كالعقل قوله فيلحق بما لم يخص اي في قوله  
 دلالة خلاف ما دخله التخصيص بظني لضعف دلالة الله على  
 افراجه بدخول التخصيص هذا ظاهر كلام الشرح وقد حل الركني  
 وتبعه صاحبه البرماوي قول المتن وعندي عكسه على اسلوب  
 اخر خاص له انه لا يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد ان كان قد  
 خص بقاطع ويجوز تخصيصه ان لم يكن قد خص بقاطع لان الغالب

في العموم

في العمومات ان تخص حتى قيل ما من عام الا وقد خص لا  
 قوله وانسه بكل شي عليم وبحوه فما خص بقاطع والمطلوب  
 فلا حاجة الي تخصيصه وما لم يرد قاطع بخصيصه تدعو الحاجة  
 الي دخاله في الغالب فيعتمد تخصيصه بخبر الاحاد لذلك  
 وهو كلام متجدد الان ظاهره يقتضي ان هذا من ذهب ختار المضم  
 مخالف للجمهور ولما كان ذلك لا يعرف لغير المضم وبعبارة اخرى  
 اختار قول المتخرج لم يسبق اليه حمل الشارح عبارة المتر  
 على انها بحث مع عيسى بن ابيان على سبيل القروح في قوله  
 بالقول الواجب قوله فالعموم في المنفصل بالنظر اليه  
 فقط تقدم بيانه في الكلام على شرح قوله وقوم حقيقة  
 ان خص بما ينتقل قوله المستدالي بخص خاص اي بان كان حكم  
 اصله محمول على العموم بخص خاص من كتاب وسنة متواترة  
 واحاد هذه طريقة القرابي كما يوجد من المنصفي تبعاً  
 للاسلام في المحصول ثم رجع عنها في المعالم تمنع مطلقاً واما  
 الامدي وابن الحاجب فاعتبرا سنة علة القياس في النص  
 والاجماع والفرق بين الطريقتين الاولى تضدق بان يكون  
 حكم اصل القياس ينص صراحة وعلته مستنبطة بخلاف  
 الثانية فانها لا تضدق هذه الصورة والطريقة الاولى اقرب  
 لذا سلكها الشارح تبعاً للمضم في شرحه مع ما كان حمل  
 كلام الشارح على طبع الطريقتين في شرح البرهان للاباري  
 ان القياس القطعي يجوز التخصيص به بخلاف وهو ما علم  
 اصله مقطوع به وعلته منصوصة او مجمع عليها وهي  
 بوجوده في الفرع قطعاً ولا فارق قطعاً وقد سئني

طملم  
 ما من عام الا وقد خص  
 الا قوله وانسه بكل شي عليم

كما في شرح المواقد يدكر في شرح المقاصد ابن فورك  
بل غير بالقاضي والامام ومزاده امام الحرمين وما في المتن  
بجزيا في القاضي ايضا كما قاله ابن التلمساني في املايه على  
مع الادلة لامام الحرمين لكنه غير في القاضي في شرح المعالم  
القول بان واجب القصد اي النظر وقد قال الامام الرازي  
ان اريد اول الواجبات المقصودة بالقصد الاول فهو المنة  
عند من يجعلها مقدورة والنظر عند من لا يجعل العلم الحاصل  
عقبه مقدورا بل واجب حصوله وان اريد الواجبات كيف  
كانت فهو القصد بتعديده لقبه باضلاله وتقريبه  
له بهداه تنبيهه على اهم ما عنويان لاستحالة ترتيب  
المسافة بالنسبة اليه تعالى وفي حديث اللهم  
كلاه كلاه الوليد الكلاه بكسر الكاف والمد كما في الصحاح وغيره  
الحراسنة والحفظ والوليد يفتح الواو والصبي فافاديد  
الاغراب بالنسبة الى الصلاح وما يناسبه اي من الامور التي  
رددين كل اثنين منها والتحذير بالنسبة الى الفساد وما يناسبه  
اي من الامور المذمومة وافادته الامرين لانه مشترك استعمال  
في معنيين بنا على ان دونك مستعمل للامر او التحذير والمعروف  
ان دونك في الاصل بمعنى ان في مكانك ثم استعمل فعل بمعنى  
خذ لكن لا مانع من استعماله اسم فعل بمعنى احذر والاو ان  
يكون لاغرا والتخدير مستفاد من مجموع الكلام لانه تضمن  
المدح الباطن للقاضي ما يقتضيه دناءة المهمة وتقويض  
الاخذ بالحد بها الى حيزه المخاطب بذلك بعد اعلامه بما  
استناد على ان طبعه ابلغ حاش له على اجتناب ما ينفعه

واجتناب

واجتناب ما يضره وفي ذلك ابلغ اعز الله به الاول وابلغ تحذير  
له من الثاني فليس الاغرا والتخدير مستفاد من على هذا من  
لفظ دونك فقط كما مشي عليه الشارح بتعال المذكر كشي  
والهم عطف لهم على حديث النفس عطف خاص على عام لان حد  
النفس يقصد بها لتردد في الفعل بقصد الفعل وهذا هو الهم  
وقد جعل السبكي ما يجري في النفس له تعلق بالافعال التي هي  
معاصر خمس مراتب الاول لها جسد وهو ما يلقي فيها والثانية  
الخالط وهو ما يحول في النفس بعد الفايه فيها والثالثة حد  
النفس وهو التردد هل يفعل ولا يفعل والرابعة الهم وهو قصد  
الفعل وهذه المراتب الاربعة لا تخلفها والخامسة الغم اي  
الجزم بقصد الفعل وهو ما اخذ به عند المحققين الحديث الصحيح  
اذا التقى المسلمان بسببينهما فالتقاتل المقتول في النار قالوا  
يارسول الله هذا القاتل قاتلنا بالاطمئنان قال انه كان  
حريصا على قتل صاحبه وقد ذكر هذه المراتب لزر كطبي وابو  
زرعة واكتفى الشارح بما اقتصر عليه المتن منها وهو المرتبة  
الثالثة والمرتبة الرابعة لان كلامهما يستلزم الاولي والثاني  
اذ لا تردد في الشيء لاهم به الا بعد الفايه في النفس وجريانه  
فيها فدم المواجهة بكل منهما يتصم عدم المواجهة بالاولي  
والثانية على اجتناب تعديده بعلى لتنظيمه معنى  
يوافقك فيما يودي الي ذلك اي الى الهلاك الايدي  
فان المعاصي كما قيل يزيد الكفر ويشهد له حديث السنن  
واللفظ للترمذي وصححه ان المومن اذا ذنب دنيا كان نكته  
سودا في قلبه فان تاب وترجع واستغفب صقل قلبه وان زاد

يث

يث

نية